نشرة صندوق النقد الدولي

الصندوق في ٢٠١٠

الصندوق يصرح بأن تعافي الاقتصاد العالمي يبدو الآن أكثر قوة، ولكنه لا يزال في وضع هش

مدير عام صندوق النقد الدولي يؤكد في مؤتمر صحفي أن تعافي الاقتصاد العالمي لا يزال هشا (الصورة: صندوق النقد الدولي)

نشرة الصندوق الإلكترونية
١٤ يناير ٢٠١٠

- مدير عام الصندوق يصرح بأن تعافي الاقتصاد لا يزال يعتمد على التدابير المنشطة التي اتخذتها الحكومات في الاقتصادات المتقدمة
- وينبه إلى أن الأسوأ آت فيما يتصل بمعدلات البطالة
- ويعلن تقديم ١٠٠ مليون دولار لمساعدة هايتي التي ترزح تحت آثار الزلزال المدمر

صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن الاقتصاد العالمي يشهد تعافيا أسرع بكثير مما كان متوقعا، لكن النمو الاقتصادي يعتمد حتى الآن على التدابير المنشطة التي اتخذتها الحكومات في معظم الاقتصادات المتقدمة ولا يزال في وضع هش.

وقال السيد ستراوس-كان في تصريح للصحافة إن الاقتصادات الأكثر تقدما تحقق تحسنا بطيئا مع استمرار ضعف الطلب من القطاع الخاص وارتفاع معدلات البطالة، بينما تقود اقتصادات الأسواق الصاعدة مسيرة التعافي ــ وخاصة في آسيا.

وفي مؤتمر صحفي عقده المدير العام في العاصمة واشنطن بتاريخ ١٤ يناير واستهله بالإعراب عن تعاطفه العميق مع شعب هايتي عقب الزلزال المدمر الذي تعرضت له، قال سيادته: "إننا لن نخرج من هذا المنعطف الحرج إلى أن ينتعش القطاع الخاص من جديد." وأعلن سيادته أن الصندوق سوف يقدم مساعدة طارئة فورية مقدارها ١٠٠ مليون دولار أمريكي وسوف ينسق مع الجهات الأخرى لتخصيص مجموعة مساعدات أكبر في الوقت المناسب.

تعافٍ متعدد السرعات

وعن الاقتصاد العالمي، قال السيد ستراوس-كان إنه يتوقع أن يتعافى الاقتصاد في بلدان العالم بدرجات سرعة مختلفة تبعا لكل منطقة. وحث سيادته الحكومات على أن تجنب العجلة في تخفيف تدابيرها التنشيطية ظنا منها أن الاقتصاد قد حقق تعافيا قويا عميق الجذور، واقترح تحويل هذه التدابير نحو دعم المشروعات الكفيلة بتوفير وظائف إضافية.

ومن المقرر أن يصدر الصندوق تقريره الذي يتناول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي في ٢٦ يناير الجاري.

وفي استعراض تفصيلي لما حدث خلال العامين الماضيين من الأزمة واستشرافا لما يُنتظر حدوثه في ٢٠١٠، قال المدير العام إن العام الحالي يجب أن يكون عاما للتحول بغية الانتهاء من إعادة تشكيل النظام المالي والتنظيمي العالمي.

• كان ٢٠٠٨ **عاما بمحصلة متواضعة:** "حيث تبين لنا أن ما استشعرناه من ثقة في الأسواق والمؤسسات والوضع القائم إنما كان منبعه الرضا المفرط عن الذات، مما كشف النقاب عن مدى تعرض أحكامنا للخطأ ومدى هشاشة أوضاعنا الراهنة وترابطها."

• أما ٢٠٠٩ فكان **عام الوحدة:** "حيث تضافرت جهودنا لدحر كارثة عميقة على الصعيد الاقتصادي ــ وربما الإنساني ــ واستطعنا الوفاء بوعود التعاون الدولي."

• ويجب أن يكون ٢٠١٠ **عاما من التحول** ــ "فعلينا استكمال المشروع العالمي لمعالجة ما أفضى إلى الأزمة من نقائص في التنظيم وفي السياسة الاقتصادية والحوكمة العالمية."

وينبغي أن تكون القواعد التنظيمية ونظام الرقابة في القطاع المالي ليس فقط أكثر قوة، وإنما أيضا أكثر ذكاء. وليس الهدف من ذلك هو فرض مستويات إضافية من السيطرة التنظيمية.

وقال المدير العام إن هناك خطرا يتمثل في احتمال فقدان القوة الدافعة لإصلاح القطاع المالي وإن صانعي السياسات ينبغي ألا يغفلوا عن جذور الأزمة. ورحب سيادته باقتراح الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأن تدفع الشركات المالية الأمريكية الكبرى رسما لمساعدة الحكومة على تعويض خسائرها من الأزمة المالية، مضيفا إن ذلك يوضح استعداد أكبر اقتصاد في العالم لمتابعة العمل رغم أن الأزمة آخذة في الانحسار.

وبطلب من مجموعة العشرين التي تضم الاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة، يعتزم الصندوق عرض تقييم بحلول شهر إبريل القادم عن الكيفية التي تستطيع بها الحكومات حث القطاع المالي على المساهمة في تكاليف الأزمة. وقد أشار السيد ستراوس-كان إلى ضرورة أن يتحول المجتمع من نظام تستطيع من خلاله البنوك "خصخصة المكاسب وإشراك المجتمع في الخسائر."

أولويات الصندوق

وحدد المدير العام أربع أولويات لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٠، كما ذكر أن الصندوق ينظر في اقتراحات حول كيفية تمويل التدابير اللازمة لمواجهة تغير المناخ. وقال سيادته: "سوف نطرح أفكارا بهذا الصدد في المستقبل القريب."

وسوف يركز الصندوق في العام القادم على تحقيق النهوض الاقتصادي الذي سيدفع النمو في العِقد الجديد. وتتألف الأولويات الأربعة مما يلي:

• يتعين إعطاء الأولوية القصوى لتحقيق **تعافٍ قابل للاستمرار في الناتج والعمالة**. وسوف يقدم الصندوق تحليلات آنية من النوع الذي يتطلبه إنجاز هذا المشروع، مع الحرص في نفس الوقت على عدم التعجل في سحب التدابير التنشيطية ــ أو التأخر في سحبها.

• سوف يواصل الصندوق جهوده المبذولة لتوفير التمويل اللازم لمعالجة الأزمات الحديثة والسعي **لتحسين ما لديه من تدابير تمويلية** لمساعدة البلدان الأعضاء على إبقاء برامج التعافي الاقتصادي على مسارها الصحيح.

• سوف يسعى الصندوق لمواصلة تسليط الضوء على الحاجة إلى **تحديث التنظيم في القطاع المالي** ووضع آليات لتحديد ومعالجة المخاطر المستترة التي تهدد اقتصادات البلدان الأعضاء. ويمثل الإصلاح المرتقب في المهمة المنوطة بالصندوق فرصة تاريخية لمحاكاة ذلك على المستوى العالمي، مع زيادة التركيز على المخاطر النظامية ــ وليس فقط القُطْرِية ــ لا سيما في القطاع المالي، وعلى التسهيلات التمويلية التي تتيح التأمين اللازم للحيلولة دون تراكم الاحتياطيات بدرجة مفرطة ومكلفة.

• سوف يواصل الصندوق تحسين **هيكل الحوكمة**، حيث قال المدير العام إن الصندوق سوف يلتزم بالموعد النهائي المحدد له نهاية العام للانتهاء من إعادة توزيع حصص العضوية على أساس عادل، وإجراء إصلاحات أخرى في نظام الحوكمة.

وينبغي إجراء تعديلات في صلاحيات الصندوق لمراعاة الخصائص التي تميز أزمات العصر الحديث والتي أصبح نطاقها أوسع بكثير من أزمات ميزان المدفوعات التقليدية، وتوسيع نطاق هذه الصلاحيات لضمان عدم انتشار الاستقرار المالي منشِئا توترات اجتماعية ومشكلا خطرا على السلم العالمي.

مؤتمر آسيا المقرر عقده في كوريا

كذلك أعلن المدير العام الذي يزور طوكيو وهونغ كونغ في الفترة من ١٩ إلى ٢١ يناير الجاري أن الصندوق يخطط للمشاركة في استضافة مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن آسيا يُعقد في العاصمة الكورية سول يومي ١٢ و ١٣ يوليو ٢٠١٠.

وسوف يجمع المؤتمر قيادات صنع القرار من آسيا وجميع أنحاء العالم لبحث ديناميكية الاقتصاد في المنطقة والدور المتطور الذي تسهم به عملية صنع السياسات على المستوى الدولي. وسوف يتيح المؤتمر فرصة مهمة أيضا لتعميق مشاركته في الجهود الاقتصادية الآسيوية.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.